اجتماع وزراء الخارجية التحضيري
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية 28
أمانة شؤون مجلس الجامعة

عمان ـ المملكة الاردنية الهاشمية
الاثنين 28 جمادي الاخر 1438 هـ ـ 27 مارس/آذار 2017م
ج01/(03/17)/39-خ(0182)

كلمة

معالي السيد/ خميس الجهيناوي

وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التحضيري للقمة

الدورة العادية (28)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

27 مارس/ آذار 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب السمو والمعالي ورؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

يسعدني، في مستهل كلمتي، أن أتوجّه بفائق عبارات الشكر والتقدير إلى معالي الأخ أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وما لمسناه من استعدادات جيّدة لتوفير كلّ ظروف النجاح لاجتماعنا التحضيري ولأعمال القمّة العربية في دورتها العادية (28).

كما أعبّر لأخي معالي الدكتور اسْلِك ولد أحمد ازيد بيه وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، على الجهود القيّمة التي بذلتها بلاده طيلة رئاستها للدورة السابقة للقمّة، خدمة للقضايا العربية.

ولايفوتني أن أشيد بجهود معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، في تعزيز دور الجامعة العربية ودفع العمل العربي المشترك.

أصحاب السمو والمعالي،

تنعقد القمّة العربية الثامنة والعشرين ومنطقتنا تعيش على وقع أوضاع مضطربة وأزمات لم تجد طريقها إلى الحلّ بعدُ، رغم الجهود المبذولة على المستويين العربي والدولي.

ومن هذا المنطلق، فإنّ هذه القمّة تكتسي أهمّية بالغة لتجسيد تطلّع شعوبنا نحو مرحلة جديدة للعمل العربي المشترك، بما يساهم في وضع حدّ للتداعيات الخطيرة للأوضاع السائدة على الأمن القومي العربي وعلى بلداننا، علاوة على ما خلّفته إلى حدّ الآن من آلاف الضحايا وملايين اللاجئين والمهجّرين، وما تسبّبت فيه من مآس إنسانية ودمار غير مسبوق، وصراعات داخلية واقتتال لازالت رحاه تدور في عدد من بلدان المنطقة.

ومن منطلق مسؤوليتنا التاريخية، لا يمكننا القبول باستمرار هذا الوضع، واعتقادنا راسخ بأنّ توحيد كلمتنا ومزيد تكثيف جهودنا لنصرة قضايانا الأساسية ودفع مسارات التسوية السياسية للأزمات القائمة، تمثّل السبيل الأنجع لرفع التحدّيات الماثلة والتصدّي للمخاطر المحدقة بالمنطقة.

وفي هذا السياق، تبقى القضية الفلسطينية في صدارة أولوياتنا، خاصّة في ظلّ استمرار الممارسات الإسرائيلية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، وتواصل سياسات الاستيطان وانتهاكات المقدّسات، وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية والجهود والمبادرات الرامية إلى التوصّل إلى سلام عادل وشامل.

وإذ نشدد على ضرورة تكثيف تحرّكاتنا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، من أجل تحمّل مجلس الأمن الدولي والأطراف الدولية الفاعلة لمسؤولياتها في حمل إسرائيل على الانصياع لإرادة السلام، وإنهاء الاحتلال وفق جدول زمني محدّد، فإننا نجدد التأكيد على موقف تونس الثابت في دعم الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم من أجل استرداد حقوقهم المشروعة وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربة وحل الدولتين، وحرصها على المساهمة في كل الجهود والمبادرات الرامية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

وبالنسبة إلى الوضع في ليبيا، فإنّ الحلّ السياسي عن طريق الحوار والتوافق بين جميع مكوّنات المشهد السياسي والاجتماعي الليبي دون إقصاء، يبقى المخرج الوحيد من الأزمة الذي يضمن الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها ويعيد إليها الأمن والاستقرار.

وستواصل تونس في إطار مبادرة سيادة الرئيس الباجي قايد السبسي و"إعلان تونس للتسوية السياسية الشاملة في ليبيا"، جهودها، بالتعاون مع الجزائر ومصر، لجمع الأشقّاء اللّيبيين حول طاولة الحوار لتحقيق المصالحة الشاملة ووقف تدهور الأوضاع، وتهيئة الأرضية للحلّ السياسي المنشود.

وفيما يتعلّق بسوريا، فإنّنا نجدّد تثميننا لاتّفاق وقف إطلاق النار وندعو إلى ضرورة التزام جميع الأطراف به والعمل على تثبيته، وتكثيف الجهود بالتعاون مع مجموعة الدعم الدولية لسوريا

لمواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتّحدة وإنجاحها من أجل التوصّل إلى إنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سوريا، بما يضع حدّا للمعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

كما نتمنى أن يتوصّل الأشقّاء في اليمن إلى استئناف الحوار السياسي، والتوصّل إلى تسوية تنهي الأزمة وترفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

وأود أن أجدد تهانينا للعراق الشقيق للانتصارات التي حققها في مجابهة آفة الارهاب متمنين للشعب العراقي الشقيق مزيد من النجاح في تطهير كامل أراضيه من العناصر الارهابية وتحقيق الامن والاستقرار.

أصحاب السمو والمعالي،

لقد تفاقم خطر الإرهاب الذي يستهدف أمننا القومي ومصالح بلداننا واستقرارها، وهو ما يستوجب منّا جميعا مزيد تكثيف التعاون وتنسيق الجهود بيننا للتصدّي لهذه الآفة واستئصالها من جذورها وتحصين مجتمعاتنا ضدّ كلّ أشكال التطرّف. وفي هذا الإطار نجدّد التأكيد على أهمية اعتماد استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه الظاهرة الخطيرة.

إنّ تعزيز أمننا القومي وتوطيد روابط التعاون والتكامل بين بلداننا يستوجب إيلاء الجوانب الاقتصادية والثقافية والتنموية المزيد من العناية والاهتمام، في إطار رؤية مشتركة حول السبل الكفيلة بتحقيق تطلّعات شعوبنا، واستثمار إمكانيات التعاون الهامّة التي تتوفّر عليها بلداننا في مختلف المجالات.

إننا مدعوون لتوحيد مواقفنا والأخذ بزمام أمورنا في معالجة قضايانا والنهوض بأوضاع منطقتنا. وفي اعتقادنا، إن تحقيق ذلك يمرّ حتما عبر استكمال إصلاح منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دور الجامعة ومختلف هياكلها، وآليات متابعة تنفيذ ما نتّفق عليه من قرارات وتوجّهات. ونحن على ثقة بأنّنا، بما يحدونا من إرادة صادقة، قادرون على ذلك.

نتمنّى أن نتوفّق في الخروج بقرارات بمستوى التحدّيات الماثلة، لنرفعها إلى قادة بلداننا ولتحقّق هذه القمّة النقلة النوعية التي ننشدها جميعا على مستوى العمل العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته